



FILE COPY

Distr.
GENERAL

A/CN.9/379
22 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

لجنة الأمم المتحدة للقانون

التجاري الدولي

الدورة السادسة والعشرون

فيينا ، ٥ - ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٣

التدريب والمساعدة التقنية

مذكرة من الامانة

المحتويات

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٢ - ١ مقدمة
٢	٧ - ٣ أولا - الحلقات الدراسية الوطنية
٥	١٠ - ٨ ثانيا - ندوة الاونسيترال الخامسة عن القانون التجاري الدولي .
٦	١١ ثالثا - حلقات ودورات دراسية وحلقات عمل أخرى
٦	١٢ رابعا - المساعدة التقنية
٧	١٣ خامسا - مؤتمرات واجتماعات عقدتها منظمات أخرى
٧	١٨ - ١٤ سادسا - الأنشطة المقبلة
٧	١٦ - ١٤ ألف - التدريب
	 باء - تنسيق التدريب والمساعدة التقنية مع المنظمات
٨	١٨ - ١٧ الاخرى
٨	١٩ سابعا - برنامج التدريب الداخلي
٩	٢٢ - ٢٠ ثامنا - الاعتبارات المالية والادارية

مقدمة

١ - في الدورة العشرين للجنة (١٩٨٧) ، تقرر زيادة التركيز على التدريب والمساعدة وعلى ترويج النصوص القانونية التي أعدتها اللجنة ، ولا سيما في البلدان النامية . وسلم بأن عقد الحلقات الدراسية والندوات في البلدان النامية سيزيد الوعي بصكوك القانون التجاري الدولي المقبولة عالميا والتي تفيد في ازالة ما ينشأ عن الفوارق وأوجه القصور في القوانين الوطنية من عقبات تعترض سبيل التجارة الدولية . وتبعاً لذلك ، لوحظ أن "التدريب والمساعدة يُعدّان من الأنشطة الهامة التي تضطلع بها اللجنة وينبغي إيلاؤهما أولوية أعلى مما كانت عليه في الماضي" (١) .

٢ - وعملاً بذلك القرار الذي اتخذته اللجنة ، سعت الامانة ، ولا سيما في السنوات القليلة الاخيرة ، الى صوغ برنامج للتدريب والمساعدة أوسع نطاقاً من البرامج التي كانت تنفذ من قبل . ويهدف البرنامج أساساً الى تعريف القانونيين ، وموظفي الحكومات ، والاطراف التجارية والمشتغلين بالتجارة ، والعلماء ، ولا سيما في البلدان النامية ، بأعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الاونسيترال) وبالنصوص القانونية التي انبثقت عن أعمالها ، وتوضيح المنافع التي يمكن أن تتحقق عن طريق الاستفادة من تلك النصوص الخاصة بالقانون التجاري . وأثناء مؤتمر الاونسيترال المعني بالقانون التجاري الدولي ، الذي عقد في سياق الدورة الخامسة والعشرين للجنة (١٩٩٢) ، شدد المحاضرون والمشاركون في المؤتمر بوجه خاص على الحاجة الى زيادة نشاط التدريب والمساعدة التقنية بقدر أكبر . وتبين هذه المذكرة الأنشطة التي اضطلعت بها الامانة بعد الدورة الخامسة والعشرين للجنة (١٩٩٢) : كما تتناول الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلاً . ويمكن أن يلاحظ ، في البداية ، أنه على الرغم من أن الامانة بذلت غاية وسعها أثناء تلك الفترة لتلبية الطلب المتزايد على التدريب والمساعدة التقنية ، ولا سيما من جانب البلدان النامية والدولة المستقلة حديثاً ، فإنها لم تتمكن من تلبية طلبات هذه البلدان واحتياجاتها بالكامل ، وذلك بسبب النقص الحاد في الموارد المالية .

أولاً - الحلقات الدراسية الوطنية

٣ - أوضحت تجربة الامانة في السنوات الاخيرة أن الحلقات الدراسية الوطنية يمكن أن تكون ، في كثير من الحالات ، أكثر فعالية من حيث التكلفة من الحلقات الدراسية الاقليمية . ولا ينبغي عن البال أن الأمم المتحدة تتحمل ، في سياق حلقة دراسية

(١) تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها العشرين ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ١٧ (A/42/17) ، الفقرة ٣٣٥ .

اقليمية ، تكاليف نقل المشتركين من بلدانهم ، وتكاليف اقامة المشتركين في المكان المختار لعقد الحلقة الدراسية . ولذلك يتمين عادة الاقتصار على مشتركين اثنين أو ثلاثة مشتركين من كل من البلدان المختارة ، مع عدم وجود استثناءات الا نادرا عندما يكون في استطاعة المشتركين حضور الحلقة الدراسية دون تكلفة على الامم المتحدة . وتقتصر هذه الاستثناءات عادة على المشتركين المنتمين الى البلد المضيف للحلقة الدراسية . وفي سياق الحلقات الدراسية الوطنية ، توفد الامانة عادة بعثة مؤلفة من اثنين أو ثلاثة من المحاضرين ، يكون منهم غالبا محاضر أو أكثر من داخل الامانة ومحاضر أو أكثر من خارجها ، الى البلدان التي قبلت سلطاتها المحلية توفير المكان اللازم لاقامة الحلقة الدراسية ، وترتيب دعوة المشتركين . وتكون التكاليف التي يتحملها البلد المضيف محدودة للغاية ، لانه يمكن عادة ضمان عقد الحلقة الدراسية في اماكن يقيم فيها معظم المهتمين بها ممن يمكن أن يشتركوا فيها من ذلك البلد . وبذلك تيسر الحلقات الدراسية الوطنية تحقيق مشاركة أكبر عدد ممكن من المشتركين بتكلفة قليلة نسبيا ، فضلا عن ضمان مشاركة نشطة بصفة خاصة من جانب السلطات المحلية وغيرها من المنظمات الراعية في التحضير للحلقة الدراسية وعقدها . ولهذه الاسباب ، ركزت الامانة في الفترة الأخيرة ، على الحلقات الدراسية الوطنية .

٤ - وفي سلسلة الحلقات الدراسية الوطنية التي عقدت مؤخرا ، قدمت المحاضرات معلومات عن العناصر الاساسية لمجالات المواضيع الرئيسية للقانون التجاري الدولي . وتضمنت هذه المجالات البيع الدولي للبضائع ، والنقل والتخزين الدوليين للبضائع ، وتسوية المنازعات الدولية ، والمدفوعات الدولية . وفيما يتعلق بهذه المجالات من مجالات القانون التجاري ، عرضت النصوص القانونية التالية التي أعدتها الاونسيترال للبحث والعناقشة . ففي ميدان البيع ، تضمنت النصوص : اتفاقية الامم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (فيينا ، ١٩٨٠) ؛ واتفاقية فترة التقادم في البيع الدولي للبضائع (نيويورك ، ١٩٧٤) بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٨٠ ؛ والدليل القانوني للاونسيترال بشأن صفقات التجارة المكافئة الدولية ، وفي مجال النقل تضمنت النصوص : اتفاقية الامم المتحدة للنقل البحري للبضائع ، ١٩٧٨ (هامبورغ) ؛ واتفاقية الامم المتحدة الخاصة بمسؤولية متعهدي محطات النقل الطرفية في التجارة الدولية (فيينا ، ١٩٩١) . وفي مجال المصارف والمدفوعات الدولية ، تضمنت النصوص : اتفاقية الامم المتحدة بشأن السفائح (الكمبيالات) الدولية والسندات الاذنية الدولية (نيويورك ، ١٩٨٠) ؛ وقانون الاونسيترال النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية (١٩٩٢) ؛ والاعمال التي تقوم بها الاونسيترال حاليا بشأن القانون النموذجي للاشتراء ومشروع اتفاقية بشأن الكفالات وخطابات الاعتماد الضامن . وفي مجال تسوية المنازعات التجارية ، تضمنت النصوص : قانون الاونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي ؛ وقواعد التحكيم التي وضعتها الاونسيترال ؛ ونظم الاونسيترال للتوفيق ؛ كما تضمنت النصوص الاتفاقية المتعلقة باقرار وانفاذ قرارات التحكيم الاجنبية (نيويورك ، ١٩٥٨) ؛ ذلك أنه على الرغم من أن هذه الاتفاقية سابقة على انشاء الاونسيترال ، فهي ذات أهمية حاسمة لاعمال اللجنة في هذا الميدان . وفي مجال الشراء الحكومي ، تضمنت

النصوص : مشروع قانون الاونسيترال النموذجي للاشتراء : والدليل القانوني للاونسيترال لصياغة العقود الدولية لتشديد المنشآت الصناعية . وعلاوة على النصوص المنبثقة عن أعمال الاونسيترال ، عرض أيضا عدد من النصوص القانونية الناتجة عن أعمال منظمات دولية أخرى ، تضمنت ما يلي : الاتفاقيات الخاصة بالوكالة وتحصيل الديون والتأجير ، التي أعدها المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص : الاعراف والممارسات الموحدة بشأن الاعتمادات المستندية ، والمصطلحات التجارية الموحدة (الانكوتيرمز) ، والقواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب ، التي أعدتها الغرفة التجارية الدولية : والاتفاقية المتعلقة بالقانون الواجب التطبيق على عقود البيع ، التي اعتمدها مؤتمر لاهي للقانون التجاري الدولي الخاص .

٥ - وبصفة عامة كان يتولى تقديم المحاضرات اثنان من موظفي الامانة ، وواحد أو اثنان من الخبراء الاستشاريين الخارجيين ، وخبراء من البلدان المضيفة ، وحضر جميع الحلقات الدراسية مسؤولون حكوميون ، وممارسون للقانون ، وأفراد من الوسط التجاري والمشتغلين بالتجارة ، وأكاديميون .

٦ - وظلت أمانة الاونسيترال ، بعد الحلقات الدراسية ، على صلة وثيقة مع الذين اشتركوا فيها لكي تزود البلدان المضيفة بأقصى قدر ممكن من الدعم أثناء عملية التفكير وسن التشريعات المتعلقة باعتماد نصوص الاونسيترال القانونية والاستفادة منها .

٧ - وفيما يلي قائمة بالحلقات الدراسية التي عقدت منذ الدورة الماضية :

(أ) يانكوك ، تايلند (٣ - ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢) ، عقدت بالتعاون مع وزارة الخارجية وحضرها نحو مائة وخمسين مشتركا ؛

(ب) جاكارتا وسورابايا ، اندونيسيا (٩ - ١٠ ، ١٢ - ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢) ، عقدت بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وحضرها نحو مائة وخمسين مشتركا ؛

(ج) لاهور ، باكستان (٤ - ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣) ، عقدت بالتعاون مع مكتب ترويج المصادرات وجمعية بحوث القانون الدولي ، وحضرها نحو خمسة وسبعين مشتركا ؛

(د) كولومبو ، سري لانكا (٩ - ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣) ، عقدت بالتعاون مع مكتب النائب العام ، ونقابة المحامين في سري لانكا ، وجامعة كولومبو ؛ وحضرها نحو مائة وستين مشتركا ؛

(هـ) دكا ، بنغلاديش (١٦ - ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣) ، عقدت بالتعاون مع مكتب ترويج الاستثمار ومعهد بنغلاديش للقانون والشؤون الدولية ؛ وحضرها نحو سبعين مشتركا ؛

(و) كييف ، اوكرانيا (٧ - ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٣) ، عقدت بالتعاون مع وزارة العلاقات الاقتصادية ؛ وحضرها نحو ثلاثين مشتركا ؛

(ز) وارسو ، بولندا (٢٢ - ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٣) ، عقدت بالتعاون مع الغرفة التجارية البولندية وحضرها نحو أربعين مشتركا ؛

(ح) روغاسكا سلاتينا ، سلوفينيا (٢٢ - ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣) ، عقدت بالتعاون مع كلية القانون في ماريبور والسلطات الحكومية السلوفينية ؛ وحضرها نحو تسعين مشتركا .

ثانيا - ندوة الأونسيترال الخامسة عن القانون التجاري الدولي

(فيينا ، ١٢ - ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣)

٨ - وفقا لما أعلن في الدورة الرابعة والعشرين للجنة (١٩٩١) ، (٢) تقوم الامانة بتنظيم ندوة الأونسيترال الخامسة عن القانون التجاري الدولي التي ستعقد بمناسبة الدورة السادسة والعشرين للجنة . وتهدف الندوة الى تعريف القانونيين الشبان بالأونسيترال كمؤسسة ، وبالنصوص القانونية التي انبثقت عن أعمالها . ويمكن أن يلاحظ أنه حتى أواخر نيسان/أبريل ١٩٩٣ لم يكن مؤكدا أن أموالا كافية ستوفر للندوة من الصندوق الاستئماني للندوات التابع للأونسيترال لتمويل تكاليف العدد المعتاد من المشتركين (نحو خمسة وثلاثين) . واتضح فيما بعد أنه لا يمكن أن يستفيد من هذا التمويل سوى عشرين مشتركا . وقد نتج هذا الوضع عن انخفاض في عدد التبرعات المقدمة للصندوق الاستئماني وفي مستواها .

٩ - وكما حدث في الندوة الرابعة التي عقدت عام ١٩٩١ ، دعى معظم المحاضرين من بين الممثلين في الدورة السادسة والعشرين ، ومن بين موظفي الامانة . ومن أجل الاقتصاد في تكاليف الترجمة الشفهية والتمكن من زيادة الاتصال بين المشتركين أنفسهم ، ستعقد الندوة بالانكليزية والفرنسية فقط . ويتوقع أن تنظم الندوة السادسة ، التي يعتزم عقدها في عام ١٩٩٥ ، بالانكليزية والاسبانية .

(٢) تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والعشرين ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والأربعون ، الملحق رقم ١٧ (A/46/17) ، الفقرة ٣٣٧ .

١٠ - وستدفع من الصندوق الاستثماري للدورات التابع للأونسيترال تكاليف سفر عشرين مشتركا من بلدان افريقية ؛ كما سيحضرها عدد من الأفراد على نفقتهم الخاصة . ويتوقع أن يكون عدد هؤلاء المشتركين مساويا لعدد المشتركين الذين ستدفع تكاليف سفرهم .

ثالثا - حلقات ودورات دراسية وحلقات عمل أخرى

١١ - اشترك موظفو أمانة الأونسيترال كمتحدثين في الحلقات والدورات الدراسية التالية التي عرضت فيها نصوص الأونسيترال القانونية للبحث والمناقشة : حلقة عمل "سينما" (برنامج دعم تحسين الحكم والإدارة في بلدان وسط وشرق أوروبا) حول نظم الاشتراء العام (فيينا ، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢) ، التي اشتركت في تنظيمها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والجماعات الأوروبية ؛ والمؤتمر المعني بالتعاون بين الجماعات الأوروبية وبلدان كومنولث الدول المستقلة في مجال تكوين نظام قانوني للاقتصاد السوقي (كييف ، ١١ الى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢) ؛ ومشاورات مع مسؤولين تجاريين في سنغافورة حول جميع النصوص القانونية التي أعدتها الأونسيترال ؛ ومشاورات مع مركز التحكيم الدولي في سنغافورة والقانونيين والمحكمين المهتمين بشأن قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (سنغافورة ، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣) ؛ وحلقة عمل "سينما" حول الجوانب العملية لتنفيذ نظم الاشتراء العام (باريس ، ١٢ الى ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣) ؛ والدورة الدراسية الجامعية العليا في مجال القانون التجاري الدولي التي عقدها المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية ومعهد الدراسات الأوروبية التابع لجامعة تورينو (تورينو ، ١٠ و ١١ أيار/مايو ١٩٩٣) .

رابعا - المساعدة التقنية

١٢ - أدى انتشار الوعي بنصوص الأونسيترال القانونية في كثير من البلدان ، وفي البلدان النامية بوجه خاص ، الى تزايد الطلبات الواردة من حكومات منفردة أو من منظمات حكومية للحصول على مساعدة تقنية . وكانت هذه تتألف في العادة من تعليقات مكتوبة على تقارير ومشاريع قوانين ، واعداد "وثائق الانضمام" ، أو مقارنة نص من نصوص الأونسيترال القانونية مع القانون الحالي لبلد معين ، ومناقشة مزاياه وعيوبه بالمقارنة مع القانون الحالي . فمنذ الدورة السابقة ، أجزت الأمانة ، على سبيل المثال ، استعراضات في عدد من البلدان لمشاريع قوانين تستند الى قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي ، ومشروع قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء ؛ وأعدت تعليقات على هذه المشاريع . وقدمت الأمانة المساعدة أيضا الى منظمات اقليمية وذلك ، عن طريق استعراض قوانين دول أعضاء في المنظمة بهدف تنسيقها وتوحيدها ، اذا أمكن ذلك ، أو بتوفير خبير استشاري على سبيل المثال .

خامسا - مؤتمرات واجتماعات عقدتها منظمات أخرى

١٣ - اشترك موظفون من أمانة الأونسيترال في المؤتمرات والاجتماعات التالية التي عقدتها منظمات أخرى والتي قدمت فيها معلومات عن نصوص الأونسيترال القانونية بالإضافة الى مناقشة الأنشطة المتعلقة بتوحيد القانون التجاري وتنسيقه : الفريق العامل المخصص للكفاءة في التجارة والتابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (جنيف ، ١٦ الى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢) : اجتماع أجهزة تقرير السياسات والاحتفالات بالذكرى السنوية العاشرة لمنطقة التجارة التفضيلية لدول الشرق والجنوب الأفريقي (لوساكا ، ٧ الى ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣) : المؤتمر السنوي للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية (كمبالا ، ١ الى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٣) : المؤتمر المعني بالتحكيم الدولي في عالم متغير ، الذي عقده المجلس الدولي للتحكيم التجاري (البحرين ، ١٤ الى ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٣) : ندوة المحكمين التي عقدتها محكمة لندن للتحكيم الدولي (لندن ، ٢٣ الى ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣) .

سادسا - الأنشطة المقبلة

الف - التدريب

١٤ - تتوقع الامانة أن تواصل تكثيف جهودها الرامية الى تنظيم الحلقات الدراسية والندوات المعنية بالقانون التجاري الدولي ، أو المشاركة في رعايتها ، ولا سيما للبلدان النامية والدول الحديثة الاستقلال . وفيما تبقى من عام ١٩٩٣ ، يجري التخطيط لعقد المزيد من الحلقات الدراسية للارجننتين وأذربيجان وأوزبكستان والبرازيل وبيلاروس وجورجيا ومنغوليا وملدوفا . ويعتزم أن تلبى في عام ١٩٩٤ الطلبات الإضافية التي وردت من بلدان مختلفة في افريقيا وأمريكا اللاتينية والكاربي لعقد حلقات دراسية . وينبغي التشديد على أن قدرة الامانة على تنفيذ هذه الخطط تتوقف على تلقي أموال داعمة في شكل تبرعات للمندوق الاستثماري .

١٥ - وقد أسند الى الامانة دور بارز في مؤتمر الرابطة القانونية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ١٩٩٣ (لوآسيا - ٩٣) الذي سيعقد في كولومبو ، سري لانكا ، من ١٢ الى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ . ولوآسيا هي منظمة دولية لقانونيين من القطاعين العام والخاص في بلدان المنطقة . ويهدف مؤتمر لوآسيا الذي يعقد كل عامين الى تحديث معلومات المشتركين عن مجموعة واسعة من المسائل القانونية الداخلية والدولية الهامة ، واثاحة الفرصة للقانونيين للالتقاء بنظرائهم في البلدان المجاورة . ويتوقع هذا العام اجتذاب نحو ١٠٠٠ من القانونيين المحترفين في بلدان المنطقة ، وسيكون من بينهم مسؤولون حكوميون يشغلون مناصب قانونية سامية ، وقضاة ، وممارسون للقانون في القطاع الخاص . وكجزء لا يتجزأ من برنامج المؤتمر ، ستعقد أمانة الأونسيترال في الفترة من ١٣ الى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ حلقة عمل خاصة مدتها أربعة

أيام بهدف تعريف المشتركين بنصوص الأونسيترال القانونية . وسيزود جميع الذين يحضرون المؤتمر بمجموعة من وثائق الأونسيترال .

١٦ - وقد وافقت الأمانة على المشاركة في رعاية الدورة الدراسية الجامعية العليا في مجال القانون التجاري الدولي ، التي سينظمها في عام ١٩٩٤ - ولمدة ثلاثة أشهر - المعهد الجامعي للدراسات الأوروبية (تورينو ، إيطاليا) ، والمعهد الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو . وفي عام ١٩٩٣ ، الذي كان ثالث سنة تقدم فيها الدورة الدراسية ، كان ١٩ من المشتركين من إيطاليا ، بينما كان ١٩ آخرون من خارج إيطاليا ، من بينهم ١٢ من بلدان نامية . وتبحث الدورة مسائل تتعلق بتنسيق القانون التجاري الدولي ، وبنودا مختلفة تتناول برنامج عمل اللجنة .

باء - تنسيق التدريب والمساعدة التقنية مع المنظمات الأخرى

١٧ - تمشيا مع سياسة الأمين العامة الرامية الى وضع نهج متكامل لتطوير أنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ، بدأت الأمانة في إجراء اتصالات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، باعتباره الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تنسيق المساعدة التقنية في إطار الأمم المتحدة . ويتمثل الهدف من هذا التنسيق في تحديد وسائل تستطيع بها الأونسيترال أن تسهم في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتزويد البلدان بمجموعة شاملة ومتسقة ومتكاملة من المساعدات من أجل التنمية . ويؤمل أن يكفل هذا التعاون ادماج أنشطة التدريب والمساعدة التقنية التي تضطلع بها الأونسيترال على نحو ملائم في برامج المساعدة التقنية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ، ولا سيما في مجال اصلاح القوانين .

١٨ - وبهدف تنسيق أنشطة التدريب والمساعدة التقنية ، بدأت الأمانة أيضا في إجراء اتصالات مع الهيئة التي أنشئت مؤخرا في الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وهي "الخدمات الاستشارية القانونية من أجل التنمية" . كذلك تجري الأمانة اتصالات مع منظمات خارج منظومة الأمم المتحدة . وقد بدأ هذا التنسيق بالفعل مع برنامج "سيغما" ، التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، في ميدان الاشتراء ، ومع مجلس التعاون الاقتصادي للمحيط الهادئ ، بشأن برنامج عمل يهدف الى تنسيق القانون التجاري في حوض المحيط الهادئ .

سابعا - برنامج التدريب الداخلي

١٩ - يهدف برنامج التدريب الداخلي الى إتاحة الفرصة للأشخاص الذين حصلوا على درجة جامعية في القانون مؤخرا ، أو الذين أوشكوا على اكمال أعمالهم الرامية الى الحصول على هذه الدرجة ، للعمل كمترربين داخليين في فرع القانون التجاري الدولي . وتسند

الى المتدربين الداخليين مهام محددة تتعلق بالمشاريع التي تعمل فيها الامانة . ويستطيع الاشخاص المشتركون في البرنامج التعرف على الاعمال التي تقوم بها الاونسيترال ، وتوسيع معارفهم في مجالات محددة في ميدان القانون التجاري الدولي . وفظلا عن ذلك ، تستوعب الامانة احيانا علماء وممارسين للقانون لمدة زمنية محدودة . ومن المؤسف أنه لا تتوافر للامانة اموال لمساعدة المتدربين الداخليين على تغطية نفقات سفرهم ونفقاتهم الاخرى . وكثيرا ما تتولى منظمة او جامعة او هيئة حكومية رعاية المتدربين الداخليين ، وقد يقومون هم بمواجهة نفقاتهم بوسائلهم الخاصة . وقد استقبلت الامانة اثناء العام الماضي سبعة متدربين داخليين ، من البلدان التالية : ألمانيا ، الصين ، فرنسا ، السودان ، النمسا ، الولايات المتحدة الامريكية .

ثامنا - الاعتبارات المالية والادارية

٢٠ - يعتمد برنامج التدريب والمساعدة التقنية ، خصوصا عقد الحلقات الدراسية الاقليمية او الوطنية ، على استمرار توافر موارد مالية كافية . ولا تدرج في الميزانية المادية اموال لنفقات سفر المشتركين او المحاضرين . ونتيجة لذلك يتعين مواجهة النفقات سنويا من التبرعات المقدمة الى الصندوق الاستثماري للندوات التابع للاونسيترال . وتنطوي التبرعات التي تقدم الى الصندوق الاستثماري لمدة سنوات على قيمة خاصة ، اذ انها تسمح للامانة بتخطيط البرنامج وتمويله دون حاجة الى طلب اموال من المانحين المحتملين لكل نشاط بمفرده . وقد وردت تبرعات من هذا القبيل من فنلندا وكندا . وفظلا عن ذلك ، استخدمت التبرعات السنوية المقدمة من سويسرا وفرنسا لتمويل برنامج الحلقات الدراسية . وقدمت قبرص مساهمة مالية أيضا . وورد من الدانمرك تبرع محدد لتمويل ندوة الاونسيترال الخامسة . وقد ترغب اللجنة في الاعراب عن تقديرها للدول والمنظمات التي أسهمت في برنامج اللجنة للتدريب والمساعدة سواء بتوفير الاموال او باستضافة الحلقات الدراسية .

٢١ - حسبما وردت الاشارة اليه في مناقشة تخطيط ندوة الاونسيترال الخامسة حول القانون التجاري الدولي (أنظر الفقرة ٨) تعرض تخطيط وتنفيذ أنشطة التدريب والمساعدة التي تضطلع بها الاونسيترال للاعاقبة ، في وقت يتزايد فيه الطلب من الدول النامية والدول الحديثة الاستقلال ازديادا حادا على هذه الأنشطة ، وذلك من جراء عدم تقديم تبرعات من جانب دول أخرى ، وقيام بعض الجهات التي تقدم تبرعات بتخفيض مستوى تبرعاتها ؛ كما أوقفت دول أخرى تبرعاتها ، أو أخطرت الامانة بأنها ستوقف تبرعاتها مستقبلا . ويمكن لفت الانتباه بصفة خاصة الى أن الاموال اللازمة لفعالية التدريب والمساعدة التقنية في ميدان القانون التجاري الدولي صغيرة نسبيا ، بينما تتسم المنافع المستفادة من تحديث القواعد القانونية وتنسيقها تدريجيا في ميدان التجارة بالضخامة لا بالنسبة للبلدان التي تستفيد من التدريب والمساعدة فحسب ، بل أيضا وبالنسبة لتدفق التجارة ونموها .

٢٢ - وسعى للحصول على الدعم المالي والموظفي والاداري اللازم لاقامة برنامج التدريب والمساعدة التقنية على أساس راسخ ، تبحث الامانة في الوسائل التي تكفل تخفيض تكاليف برنامج التدريب والمساعدة بقدر أكبر ، والحصول على دعم له من الوكالات المانحة للمعونة المتعددة الاطراف والشنائية والتي يبدو أنها تعتبر ، على نحو متزايد ، اصلاح القانون وتحديثه عنصرا جوهريا في أنشطة المساعدة التي تضطلع بها . وقد ترغب اللجنة في مناشدة جميع الدول أن تنظر في تقديم تبرعات الى الصندوق الاستثماري للدوات التابع للأونسيترال لكي تتمكن الامانة من تلبية الطلبات المتزايدة من البلدان النامية والدول الحديثة الاستقلال للحصول على التدريب والمساعدة . وقد ترغب اللجنة أيضا في مناشدة الوكالات المانحة للمعونة ، وخاصة منها الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، أن تقدم المزيد من الدعم والتعاون والتنسيق .
